



## الاستراتيجية الإعلامية لهيئة مكافحة الفساد

### مقدمة :

يعتبر الفساد، بمفهومه الشامل، المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية. ففي ظل انتشاره، تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية، وجهودها لتأمين المساواة، وتحقيق العدالة بين المواطنين، وسعيها لبناء دولة القانون، فالفساد، فكراً وممارسة، يؤدي الى استهلاك القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية، ويقوض ثقة المواطنين بجهود الحكومة، ويؤثر سلباً على صورتها ومكانتها وعلى المنافسة الشريفة والعدالة، كما يساهم في تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة.

تقوم الدول بجهود حثيثة للحد من الفساد ومحاربه والسيطرة عليه، ولهذه الغاية، وضعت سياسات وإجراءات فاعلة لمكافحة والوقاية منه. وتهدف هذه الخطوات الوقائية والعلاجية إلى رفع الوعي المجتمعي بمفهوم الفساد، وما يدخل في اطاره من ممارسات، وتعريفه بشكل اكثر دقة، ووضع الرأي العام بصورة مخاطره، والجهود المبذولة لملاحقة مرتكبيه، ومحاسبتهم، وسعي الدولة الى اشراك المواطنين في هذه الجهود.

وفي هذا السياق، تتظافر الجهود الوطنية لمكافحة الفساد والقضاء على مظاهره في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ السياسات التي تشكل العمود الفقري في كشف مواطن الفساد، ومعالجة أسبابه، والوقاية منه واجتثاثه، والحد من انتشاره، والعمل على تفعيل الثقافة المجتمعية الراضية له، وقرار أنظمة فاعلة للتبليغ عن جرائم الفساد وحماية المبلغين والشهود، والتعاون مع جهات محلية وإقليمية ودولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه وتفعيل دور الإعلام الرسمي والأهلي والمستقل في موضوع القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال الوقاية، والتثقيف ورفع الوعي.

في عام 2012، أطلقت أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وعلى رأسها الهيئة استراتيجيتها للأعوام الثلاثة 2012-2014 والتي تعتبر الأولى من نوعها منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وكانت هذه الاستراتيجية عالجت عددا من الاحتياجات، ومأسست لجهود مكافحة الفساد، فيما يتم الآن الاعداد للاستراتيجية الوطنية للأعوام 2015-2018، والتي ستقوم بمأسسة تلك الجهود، وأخذ الاحتياجات والملاحظات التي برزت خلال تطبيق الاستراتيجية الأولى، بعين الاعتبار .

**الرؤية:** اعلام فلسطيني فاعل في مكافحة الفساد .

**الرسالة:** تعزيز دور الاعلام الفلسطيني في مكافحة الفساد، والوقاية منه، والعمل على اقرار قوانين جديدة داعمة مثل قانون حق الوصول الى المعلومات، واعتماد التحقيقات الصحفية التمس تسعى الى الكشف عن الفساد، وادانة مرتكبيه، تبليغا للهيئة .

**دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد :** في اطار الاعداد للاستراتيجية الاعلامية للهيئة تبرز الحاجة الى التركيز على الدور الذي تؤديه الهيئة، وما تزال، في التواصل مع وسائل الاعلام، حيث تعمل على تسهيل التدفق المعلوماتي من المؤسسة لوسائل الإعلام والجمهور، لبناء صورة ايجابية للمؤسسة لدى الصحافة ووسائل الإعلام ، بالتالي كسب ثقة الجمهور، والمساهمة في تشكيل صورة ايجابية حول الدولة وجهودها في هذا الاطار، بما يعزز مصداقيتها وشفافيتها، ويدفع الى خلق حالة من الأمن المجتمعي والثقة البناءة. ان ما تقوم به الهيئة، في الاساس، يعتمد على انتهاج كافة الطرق والوسائل التي تدفع الى بناء شراكة حقيقية مع وسائل الإعلام تخدم جهودها وتعزز مصادر معلوماتها من خلال اعتماد ما ينشر عبر وسائل الإعلام حول قضايا الفساد والتحقيقات الصحفية في هذا الاطار، ومن هنا تبرز الحاجة الى تأطير هذه العلاقة باستراتيجية اعلامية، تبني على ما تم تحقيقه، وتأخذ بعين الاعتبار ما يبرز من احتياجات وملاحظات خلال العمل عليها، وتسهل عملية التقييم وقياس الاداء.

تقوم وسائل الاعلام بخلق نوع من التفاعلية ازاء القضايا المطروحة من اجل صياغة رأي عام يؤثر في اتجاهات السلوك وصناعة القرار، كما تمارس دورا رياديا في التوعية والتثقيف والرقابة على حسن سير واداء المؤسسات وبقية السلطات.

تعتبر البيئة الاعلامية في فلسطين من البيئات المتنوعة والغنية، بدءا من تلك الوسائل الاكثر تقليدية وصولا الى وسائل التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومة وحيانا الاخبار، رغم ما تحتويه احيانا من شائعات ومبالغات ومغالطات، وظهر ما يسمى بالمواطن الصحفي والمدون والناشط الاجتماعي. لم تقتصر هذه التطورات على نقل المعلومة فقط، بل تعدتها الى اتاحة المجال للمواطنين بالتعليق والتعقيب والمشاركة وابداء الاعجاب او عدم الاعجاب وبالتالي المشاركة بالرأي بما يتم نشره، ما ساهم احيانا في تبديل الاولويات الخاصة بالسياسات التحريرية، وتناول الاخبار، وتقييم المادة الاعلامية، وأداء المؤسسات.

تعمل وسائل الإعلام على إيجاد توافقية بين حاجات الجمهور ومصادر المعلومات في سياق التعاون والتكاملية وتسعى الهيئة الى اقرار قانون حق الحصول على المعلومات، ما ينفي الحاجة الى الاعتماد على الشائعات، ويساهم في تحقيق السلم المجتمعي، وخلق بيئة آمنة ومساندة للعمل الصحافي اذ ان تمكين الصحفيين، من الوصول الى المعلومات، يعبر عن اهتمام الهيئة بتسهيل مهمة الصحفيين ويمكنها من الاعتماد بكل ثقة، على ما ينشر في وسائل الاعلام بصفته بلاغا. وفي هذا السياق، ستقوم الهيئة بالعمل على اصدار دليل للصحفيين حول افضل الممارسات المتعلقة بالكشف عن الفساد .

## الاستراتيجية الاعلامية

### الوضع الحالي: تحليل

- تتميز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، والاطار الناظم لتوافقية عمل الهيئة مع وسائل الاعلام على عدد من المرتكزات القوية التي تساهم في انجاح الجهود المبذولة في هذا السياق. ولا بد لتقييم الوضع الحالي، من استعراض مواطن القوة التي نستند اليها ونتمثل هذه النقاط هذه بما يلي:
- انشاء هيئة مكافحة الفساد ككيان مستقل ومخول بوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والآليات والخطط الناظمة لها والتي ستساهم بتنفيذها، وقيادة المنظومة العملية والاجرائية، ومسؤولية التنسيق بين الأدوار المختلفة في هذا السياق، آخذة بعين الاعتبار حاجات الاعلاميين، وضرورة تسهيل وصولهم الى المعلومات، من خلال اطار قانوني ناظم وعصري.
  - العلاقات الجيدة بين هيئة مكافحة الفساد والصحفيين .
  - انجاز مسودة قانون الحق في الحصول على المعلومات.
  - الشراكة القائمة مع الاجسام الاعلامية المختلفة مثل : نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومؤسسات الاعلام الرسمي والحكومي مثل وزارة الاعلام ومكتب الناطق الرسمي باسم الحكومة وهيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية ووكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).
  - تنفيذ حملات توعية في قضايا الفساد شملت كل شرائح المجتمع.
  - إصدار مطويات وكتيبات ودراسات،وعقد شراكات جديدة مع بعض المؤسسات، لاصدار مجلات شهرية تتناول قضايا النزاهة والشفافية.
  - اعداد برامج مرئية ومسموعة بالإضافة الى انتاج افلام وثائقية حول مفهوم الفساد.

- انضمام فلسطين الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014 .  
الا أن الهيئة تدرك من خلال عملها على توطيد مواطن القوة تلك، ان هناك مواطن ضعف ينبغي العمل على تلافيتها، لتعزير رؤية ورسالة هذه الاستراتيجية. وهنا لا بد من التركيز على تلك النقاط التي برزت نتيجة عدم وجود التشريع الملائم، او تلك الظروف الموضوعية والعملية التي تتعلق ببنية الاعلام الفلسطيني ، وجاهزيته للتعامل المباشر والمسؤول والنوعي مع قضايا الفساد، وما يتعلق بها من مسائل وقضايا تصب في صلب عمل الاعلام ورسالته المجتمعية. وهنا، يمكن تلخيص هذه النقاط بما يلي:

- ضعف البيئة الإعلامية المساندة للجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وعدم وجود اعلام متخصص بالقضايا القانونية، وتحديد مسائل مكافحة الفساد، وبروز حاجة مستمرة لضرورة الاستعانة بصحافيين ذوي خبرة في هذا المجال، واستحداث مساقات تركز على تدريس قانون مكافحة الفساد والصحافة الاستقصائية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية.
- ضعف التغطية الاعلامية لاجراءات التقاضي في المحاكم، حيث يُسمح للصحفيين بحضور مداورات وجلسات المحاكم والتغطية، ما لم يكن هناك قرار قضائي مخالف، وعدم وضوح بعض المفاهيم القانونية فيما يتعلق بتغطية الاعلام لقضايا الفساد اثناء متابعتها في الهيئة او وجودها في مكاتب النيابة العامة، قيد التحقيق.
- قلة البرامج الإعلامية المتعلقة بقضايا الفساد، من حيث التوعية والتثقيف والتغطية.
- قلة التحقيقات الاستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد.
- اعتماد الصحفيين على التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة ( بعيداً عن مدونة السلوك للصحفيين الفلسطينيين، والمرجعيات القانونية للتغطية، وتداول المعلومات المتعلقة بالمتهمين)، وعدم تطبيق النص القانوني حول الحق بالرد والتصحيح في وسائل الاعلام حال وجود خطأ، حيث تنص "المادة 27 من قانون المطبوعات والنشر على:

أ . إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر أو المقال الرد على الخبر أو المقال أو المطالبة بتصحيحه وعلى رئيس التحرير نشر الرد أو التصحيح مجاناً في العدد الذي يلي تاريخ ورود أي منهما في المكان والحروف

نفسها التي نشر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

ب . إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة، فعلى رئيس التحرير أن ينشر

مجاناً الرد أو التصحيح الخطى الذي يرده من الجهة المعنية أو من المدير في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد أو التصحيح وفي المكان والحروف

نفسها التي ظهر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

- **عدم اقرار قانون حق الحصول على المعلومات حيث نظمت** هيئة مكافحة الفساد عدداً من الورشات لمنافسة مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات عام 2015، بحضور ممثلين كافة الهيئات المحلية و الدولية ذات العلاقة ووسائل الاعلام الرسمي و الاهلي و الخاص و الجامعات .

معلومات

## الرؤية والاهداف:

تعمل هيئة مكافحة الفساد لتحقيق اهدافها الجزئية والعامه، من خلال رؤية نحو دورها الرئيسي في مكافحة الفساد، من خلال مجموعة من الادوات والوسائل والشراكات، التي تتيح لها مدى أوسع ، وتأثيراً أعمق، ورؤية أوضح، تستثمر فيها كافة الامكانيات والكفاءات والآراء، سعياً الى عمل تفاعلية وتشاركية، تحوي طيفا واسعا من الآراء والتدخلات ذات العلاقة.

ولتحقيق رؤاها واهدافها، تقوم هيئة مكافحة الفساد بما يلي:

- 1-الاستمرار في بناء صورة ايجابية للهيئة لدى الصحافة ووسائل الإعلام وبالتالي الجمهور، بما يعزز مصداقيتها وابرار دورها وانجازاتها والوصول الى اكبر شريحة ممكنه من الجمهور، ورفع ثقته بها، وتغيير نظرة المجتمع نحو التشاركية .
- 2- شراكات أكثر براغماتية مع وسائل الإعلام لخدمة جهود مكافحة الفساد .
- 3-رصد ومتابعة على ما تنشره وسائل الإعلام حول الفساد، واعتماد التحقيقات الصحفية الاستقصائية باعتبارها بلاغاً .
- 4-التجسير بين وسائل الإعلام وهيئة مكافحة الفساد ودعم الاعلاميين والصحفيين في الوصول الى المعلومات التي تساهم في الكشف عن الفساد.
- 5- بناء وزيادة وعي الإعلاميين بعمل هيئة مكافحة الفساد وآليات العمل الصحفي، من خلال اقرار المناهج التعليمية ذات العلاقة والدورات التدريبية التخصصية.
- 6- التركيز على بيان العائد الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

## الآليات:

يتطلب تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية ورؤيتها، وضع عدد من الآليات ذات العلاقة:

1- الكشف عن قضايا فساد تم تحويلها الى المحاكم من خلال هيئة مكافحة الفساد والفصل فيها لصالح الهيئة في كشف الفاسدين واستعادة اموال الشعب الفلسطيني، ونشرها .

2- اطلاق حملات إعلامية مستمرة من خلال وسائل الاعلام حول الفساد وأسبابه وآليات التبليغ عنه ومكافحته، ويشمل ذلك الأبعاد والمؤشرات والمضامين والجهود المبذولة والأثر المتحقق على هذه الجهود) وتصميم برامج توعية و بثها عبر وسائل الإعلام، وإعداد ملصقات وومضات إعلانية .

3- تعزيز آليات الاتصال المباشر مع الجمهور واستقبال الشكاوى.

4- اعتماد التحقيقات الصحفية ، بلاغات رسمية.

5- رفع كفاءة العاملين في الاعلام، وتوعيتهم بقضايا الفساد، وكيفية تغطيتها، من خلال عقد دورات تدريبية للصحفيين لبناء قدراتهم المهنية في مكافحة الفساد وفي مجال التحقيقات الاستقصائية، بشكل خاص .

6- ايلاء أهمية خاصة لوسائل الإعلام الالكتروني ( المواقع الإخبارية الالكترونية والمدونات) .

7- العمل على إقرار ميثاق شرف مهني لتغطية قضايا الفساد، بالتعاون مع نقابة الصحفيين.

8- تصميم شعارات حول موضوعات مختارة في اطار جهود مكافحة الفساد، والعمل على تخصيص مساحات إعلانية لعرضها وترويجها.

9- إعداد منشورات خاصة حول قضايا الفساد، لنشرها في مختلف وسائل الاعلام .

10- العمل على الاستفادة من حق الرد في قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 (المادة 27 ) والخاصة بنشر معلومات خاطئة .

11- إقرار أيام للاحتفال بالمناسبات الدولية والوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد مثل :

أ-اليوم العالمي لمكافحة الفساد، عمل نشاطات متفرقة بهذه المناسبة لمدة أسبوع ( بتوزيع نشرات وعقد مؤتمر صحفي واعداد برامج اذاعية وتلفزيونية واستخدام رسائل SMS للتعريف بقضايا الفساد) .

ب-تخصيص جائزة لأفضل عمل إعلامي تناول قضايا فساد وكشف عنها .

- 12- اطلاق واجهة باللغة الانجليزية لموقع هيئة مكافحة الفساد يتيح للمهتمين الاطلاع على انجازات الهيئة مكافحة الفساد لتتبوأ مكانتها كنموذج عالمي ناجح .
- 13- تحويل موقع الهيئة الى منصة تفاعلية لتسهيل البحث والارشفة وتحميل الصور و المواد .
- 14- اجراء استطلاعات رأي .

### المخرجات وأدوات القياس

يمكن قياس نجاح أي استراتيجية بتقييم مخرجاتها، من خلال عدد من المؤشرات التي يتم رصدها والعمل عليها.

#### المخرجات المتوقعة :

1. بناء شراكات جديدة مع المؤسسات الاعلامية والإعلاميين.
2. العمل على زيادة التغطية الصحفية لقضايا الفساد وعدد التحقيقات الصحافية المنجزة والبرامج الاعلامية المتخصصة في قضايا الفساد .
3. تعزيز الصورة الايجابية و رفع ثقة الجمهور بدور الهيئة .

#### المؤشرات (أدوات القياس):

1. حجم التغطية الاعلامية لقضايا الفساد ونشاطات الهيئة وأخبارها وأخبارها .
2. عدد التحقيقات الاستقصائية الصحفية والبرامج الاعلامية المتعلقة بمكافحة الفساد.
3. عدد الشكاوى المقدمة.
4. قياس درجة التفاعل على الموقع الالكتروني .
5. مدى الاستفادة من نتائج استطلاعات الرأي .

### المتابعة والتقييم

التقييم الدوري والمنتظم من قبل فرق او لجنة اعلامية فنية لقياس مدى تحقيق الاهداف .  
ينتضمن القياس المرجعي تحديد افضل الممارسات والنتائج الحالية من خلال المخرجات والمؤشرات واجراء مقارنات مع هيئات مكافحة الفساد في دول العالم .